الفصل الثالث: أسهم الخزينة

-مفهوم أسهم الخزينة المعالجة المحاسبية لشراء أسهم الخزينة المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة الغاء أسهم الخزينة

الفصل الثالث: أسهم الخزينة

ليس من غير المعتاد أن تقتني الشركة أسهم رأسمالها، وذلك من خلال شراء هذه الأسهم من السوق أو نتيجة تبرع أحد المساهمين للشركة ببعض أو بكل أسهم رأس ماله (عن طريق الهبة). وتسمى الأسهم التي تعيد الشركة اقتنائها بالشراء أو الهبة أسهم الخزينة. هناك العديد من أسباب إعادة امتلاك الشركة لأسهمها المتداولة أهمها:

1- تساهم في تحقيق توزيع كفء للضريبة على النقدية الزائدة المقدمة لحملة الأسهم، حيث أن معدل الضريبة على العائد الرأسمالي الناتج عن بيع الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم هي بشكل تقريبي نصف معدل الضريبة على الدخل الطبيعي. نتيجة لذلك فإن أغلب حملة الأسهم سوف يدفعون ضريبة أقل إذا هم حصلوا على نقدية نتيجة بيع أسهمهم للشركة عوضاً عن حصولهم على توزيع أرباح نقدية.

2- زيادة العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، من خلال تخفيض عدد الأسهم المتداولة ومن خلال تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال إظهار نسب إنجاز الشركة بشكل أفضل.

- 3- الحصول على أسهم إضافية جاهزة للاستخدام عند الاندماج.
- 4- من أجل إعادة إصدار أسهم للمدراء والعمال وذلك وفق خطة كمكافأة أو كعلاوة للموظفين.
- 5- إن تخفيض عدد حملة الأسهم يمكن الإدارة والمالكون الحاليون من إبعاد المالكين الخارجيين من السيطرة على الشركة والتأثير عليها. بعض الشركات العامة اختارت أن تصبح شركات خاصة وذلك من أجل أن تلغى دور المالكيين الخارجيين من خلال شراء الأسهم المتداولة كافة.
- 6- حتى تصنع الشركة سوقاً لأسهمها في البورصة. من خلال شراء الشركة لأسهمها من البورصة، فإنها تخلق طلباً على أسهمها وهذا ما يؤدي إلى خلق استقرار (توازن) في أسعار الأسهم أو يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر السهم في السوق.

إن عملية شراء الشركة لأسهمها المتداولة يجب ألاَّ تؤدي إلى إنقاص رأس المال القانوني (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المحتتب بحا لأسهم رأس المال) لذلك فإن شراء الشركة لأسهمها يجب أن يكون من الأرباح المحجوزة.

- مفهوم أسهم الخزينة:

عند شراء الشركة لأسهم رأس مالها يحدث تخفيض في كل من أصول الشركة وحقوق ملكية حملة الأسهم. ولما كان من غير المناسب أن تمتلك الشركة جزء منها، لذلك عليها إما أن تعيد بيع تلك الأسهم أو أن تقوم بإلغائها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم رأس مالها، فإن الأمر لا يعدو كونه تداول لأسهم الشركة في السوق بين المستثمرين بعضهم البعض، إلا أن هذا الاحتمال لا يجعل من أسهم الخزينة أصل يظهر على ميزانية الشركة. إن شراء الشركة لأسهم رأس مالها يؤدي إلى تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم لكنها لا تحصل على أصل. إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق في التصويت، أو أن تمارس حق الشفعة كحامل سهم، أو أن تحصل على توزيعات أرباح، أو أن تحصل على أصول عند التصفية.

تماثل أسهم الخزينة رأس مال الأسهم غير المصدر، فهي لا تعتبر أصل يظهر على الميزانية.

- المعالجة المحاسبية لشراء أسهم الخزينة:

تستمد هذه الطريقة اسمها من حقيقة أن حساب أسهم الخزينة يتم تسجيله بتكلفة شراء أسهم الخزينة. وبموجب هذه الطريقة يصبح حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء تلك الأسهم، وعند إعادة إصدار الأسهم من أجل بيعها يصبح حساب أسهم الخزينة دائناً بالتكلفة نفسها. لتوضيح ذلك:

-مثال : نفترض أن قسم حقوق ملكية حملة الأسهم في إحدى الشركات المساهمة يظهر على الشكل التالى في 2001/12/31 وقبل شراء الشركة بعض أسهمها:

	حقوق ملكية حملة الأسهم
	رأس المال المدفوع
	مصدر ومتداول 100.000 سهم عادي قيمة
10.000.000	السهم الاسمية 100ل.س
2.000.000	رأس المال الإضافي
12.000.000	إجمالي رأس المال المدفوع
300.000	أرباح محتجزة
<u>12.300.000</u>	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

في 2002/1/20 قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 200 ل.س للسهم فالقيد المحاسبي يكون:

	من ح/أسهم الخزينة	110	2.000.000
	إلى ح/ النقدية	2000000	
20 ل.س	شراء 10000 سهم تكلفة السهم 0		

لاحظ أن أسهم الخزينة أصبحت مدينة بتكلفة شراء الأسهم. إن حساب رأس المال المدفوع الأساسي، أسهم عادية، لم يتأثر لأن عدد الأسهم المصدرة لم يتغير، والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لرأس المال المدفوع الإضافي. يظهر تخفيض أسهم الخزينة من إجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في قسم حقوق ملكية حملة الأسهم بالنسبة لهذه الشركة على الشكل التالي:

	\$11.71 . 7.61 . 7.5
	حقوق ملكية حملة الأسهم
	رأس المال المدفوع
12ل.س قيمة السهم الاسمية	أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 00
10.000.000	90.000 سهم متداول
2.000.000	رأس المال الإضافي
12.000.000	إجمالي رأس المال المدفوع
300.000	أرباح محتجزة
12.300.000	إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة
	ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة
2.000.000	10000 سهم ×200 ل.س
10.300.000	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

لاحظ أن تكلفة شراء أسهم الخزينة تُخفض من إجمالي الأسهم العادية، ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة، ونتيجة لذلك تخفض حقوق ملكية حملة الأسهم.

يتم الإفصاح عن كل من أرقام الأسهم التي تم إصدارها أولاً والبالغة 100.000 سهم وعن عدد الأسهم التي هي الآن أسهم خزينة (10.000 سهم) الفرق بين الأسهم المصدرة 100000 سهم وأسهم الخزينة 100000 سهم عمثل الأسهم المتداولة.

والمقصود بمفهوم الأسهم المتداولة هو عدد الأسهم التي هي في ملكية حملة الأسهم.

المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة:

كما ذكرنا سابقاً تقوم الشركة بشراء أسهمها من السوق بغرض إلغائها أو بغرض إعادة بيعها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم الخزينة التي حصلت عليها عن طريق الشراء، فإن المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة يعتمد على السعر.

فإذا كان سعر بيع أسهم الخزينة معادلاً لتكلفة شرائها فإن سعر البيع يسجل محاسبياً بجعل حساب النقدية مديناً وحساب أسهم الخزينة دائناً.

من ح/ النقدية		2.000.000
إلى ح/أسهم الخزينة	2.000.000	
ييع 10.000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 200		
<mark>ل.س</mark> للسهم		12/14

أما إذا كان سعر بيع أسهم الخزينة غير معادل للتكلفة، فإن المعالجة المحاسبية عن بيع أسهم الخزينة المباعة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأسهم مباعة بأعلى من تكلفة شرائها أو بأقل من تكلفة الشراء.

1- بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة:

عندما يكون سعر بيع أسهم الخزينة أعلى من تكلفة شرائها، فإن الفرق يضاف إلى حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم من أسهم الخزينة "التي تم الحصول عليها سابقاً بسعر 200ل.س" بسعر 220ل.س لكل سهم فالقيد المحاسبي:

ن ح/النقدية	م	220.000
لي المذكورين	1	
سهم الخزينة	200.000	

رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	20.000	
بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 220ل.س		
للسهم		

نلاحظ أن الزيادة المتحققة من إعادة بيع أسهم الخزينة تم اعتبارها على أنها رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة وليست ربح ناتج عن بيع أسهم الخزينة وذلك لسببين هما:

1 لأن الربح الناتج عن البيع، يحصل عند بيع أصل، وأن أسهم الخزينة ليس أصل.

2- لا تحقق الشركة أرباح أو تتكبد خسائر من عمليات بيع متعلقة بأسهمها فالشركة لا تبيع نفسها لنفسها.

لذلك إن رأس المال المدفوع الذي يظهر بسبب بيع أسهم الخزينة يجب ألاَّ يدخل في عملية قياس صافي دخل الشركة. وأن رأس المال المدفوع الناتج من بيع أسهم الخزينة يظهر بشكل منفصل على الميزانية كجزء من رأس المال المدفوع.

2- بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من التكلفة:

عند بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة شرائها، فإن الزيادة في تكلفة الشراء عن سعر البيع أعلى رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لذلك بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 190 ل.س للسهم، فالمعالجة المحاسبية لهذه العملية :

		من المذكورين
190.000		ح/ النقدية
10.000		ح/رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة
	200.000	إلى ح/أسهم الخزينة
		بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 1000
		ل.س للسهم الواحد.

نلاحظ من خلال قيدي البيع السابقين (البيع أعلى من سعر تكلفة الشراء والبيع بأقل من تكلفة الشراء) أن:

1- أسهم الخزينة أصبحت دائنة بتكلفة الشراء في كلا الحالتين.

2- تم استخدام رأس المدفوع من أسهم الخزينة من أجل معالجة الفرق بين التكلفة وسعر إعادة البيع.

3- إن الحساب الأساس لرأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية وحساب الأسهم العادية لم يتأثرا أيضاً.

عندما يتم استنفاذ رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة نتيجة إعادة بيع أسهم الخزينة بأقل من تكلفة الشراء، فإن أي زيادة للتكلفة على سعر البيع بعد ذلك يتم تحميلها على حساب الأرباح المحتجزة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 150ل. س للسهم فإن رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة يظهر على الشكل التالي:

<u>~</u>	رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة
10.000 أسهم الخزينة	20.000 من النقدية
10.000 رصید	
<u>20.000</u>	20.000 10.000 رصید

في هذه الحالة فإن الفرق بين تكلفة أسهم الخزينة (1000×200-200.000 ل.س) وسعر إعادة بيع أسهم الخزينة (1000×150.000 ل.س) البالغ 50.000 يتم تحميله على الشكل التالي: 10.000 ل.س على الرصيد الباقي من حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة والباقي البالغ 40.000 ل.س يُحمل على حساب الأرباح المحتجزة والقيد المحاسبي هو:

من المذكورين		
ح/ النقدية		150.000
ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة		10.000
ح/ الأرباح المحتجزة		40.000
إلى ح/أسهم الخزينة	200.000	
بيع أسهم الخزينة		

- إلغاء أسهم الخزينة

يمكن لهيئة المديرين أن توافق على إلغاء أسهم الخزينة وسحبها نهائياً من التداول. ينتج من إلغاء أسهم الخزينة تخفيض عدد الأسهم المصدرة بالأسهم الملغاة بقيمتها الاسمية أم المحددة مقابل إقفال حساب أسهم الخزينة. إذا كانت الأسهم الملغاة قد سبق وأصدرت برأسمال مدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أم المحددة يتم تخفيضه بما يخص الأسهم.

وإذا أسفرت عملية إلغاء الأسهم عن تحقيق أرباح وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأقل من سعر إصدارها، فيتم إضافة تلك الأرباح لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة.

مثال : بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 110 ل.س الذي كانت قد أصدرته بقيمة اسمية مثال : بفرض أن الشركة قامت بإلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة التي كانت قد اشترتها .

فالمعالجة المحاسبية تكون:

- عند شراء أسهم الخزينة:

من ح/ أسهم الخزينة		550.000
إلى ح/النقدية	550.000	
شراء 5000 سهم بسعر 110ل.س		

- عند الإلغاء:

من المذكورين		
ح/رأس المال- أسهم عادية		500.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		100.000
إلى المذكورين		
أسهم الخزينة القيمة الاسمية	550.000	12:4
رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	50.000	Elia,

أما إذا أسفرت عملية إلغاء أسهم الخزينة عن تحقيق خسائر وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأعلى من سعر إصدارها الأساسي ففي مثالنا السابق بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 130 ل.س ففي هذه الحالة يتم تحميل الحسائر أيضاً لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة أما إن لم يكن هناك يوجد رصيد لهذا الحساب فيتم تحميلها لحساب الأرباح المحتجزة.

	من المذكورين
500.000	ح/رأس المال- أسهم عادية
100.000	ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
50.000	ح/ الأرباح المحتجزة

إلى ح/ أسهم الخزينة	650.000	
إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة		

وقد لا تسفر عملية إلغاء أسهم الخزينة عن أي ربح أو حسارة وذلك عند شراء الشركة لأسهم الخزينة بسعر معادل لسعر إصدارها الأساسي. ففي مثالنا السابق ولما كانت الأسهم قد أصدرت بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم ليباع به 120 ل.س للسهم وبفرض أن الشركة اشترت 5000 سهم بسعر 120 ل.س من السوق وبعد ذلك قامت الشركة بإلغاء تلك الأسهم. فالمعاجلة المحاسبية:

1- شراء أسهم الخزينة:

ح/أسهم الخزينة		600.000
إلى ح/ النقدية	600.000	
شراء 5000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 120		
ل.س للسهم	. 05	

2- إلغاء أسهم الخزينة:

600	من المذكورين
500.0	ح/رأس المال- أسهم عادية
100.0	ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
600.000	إلى ح/ أسهم الخزينة
	إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة